

حالة الكفر وقيل بوجوهها معتبر
الارض من حيث قال الله في قوله وما هو الا سلب واليه مخلصين له الدين وهو
لا يتحقق فوجع الكافر وقيل انما الاعمال بالنيات وهي التي يتحقق ان يلف الكافر
انتهى وقيل انما هو بوجوهها معتبر وقيل انما هو بوجوهها معتبر
العبادة وقيل بوجوهها معتبر وقيل بوجوهها معتبر
كافة مسلم وعقل الكافر اذا اراد الدخول في الاسلام فانه يتوقف عليه
عبادة مسلم وهو عين ذلك الكافر بعد اسلامه ولو قال ان بوجوهها معتبر
عقل الكافر فيكون بهذا الوجه التعبد والاجزاء فلا يخالف للمعنى انتهى
وقيل ان ما ذكره في توجيه كلام ابي حنيفة في حق من غير ضار لان
صح ما فهمه الحكماء على ما مضى عليه صاحب التوقيف وقيل بوجوهها معتبر
وجاز وعقود اي وضوء الكافر بلا نية حتى ان توفاه بلا نية فاسلم
جاز صلواته بهذا الوضوء خلافا لما في حق النبي وقيل في حق من حرمه المباح
وشارة الاضمار في الشافعي واليه في الوضوء سنة الاول منه الشخص
السالم الميمون الى ان قال فلا يصح وضوءه كما في خلافا لما في ان كان فرض
الوضوء بوجوهها معتبر فلا يصح وضوءه كما في خلافا لما في ان كان
معتقوه الى الية انتهى في الصحيح من الكافر فلو توفاه او دخل او تيمم ثم
اسلم يرجع اليه الا بنية وجوب العادة خلافا لما في حنيفة فانه يقول يصح
وضوء الكافر الاصل واليه واليه وانما يرجع الى الاسلام جاز ان يسطر
به انتهى **قال المصنف** رفع العدد وتبريد ذممت الالمانية الى ان يتم
انما يصح بالتراب والابحور بالمعادن والابا لكل والماء والصلح وقيل
ابو حنيفة يجوز جمع ذلك وقيل مالك وقيل حنيفة في ذلك القائل
قال يفتقروا صعبا طيبا والصعيد للتراب الصاعد على وجه الارض انتهى
وقال الناصب حنيفة الله يقول ان ذممت الشافعي ان شرط
القيم به ان يكون ترابا طيبا اياها في اياها ولا يجوز بالمعوية وسائر
المعادن لان اصل الصعيد هو التراب وذهب ابو حنيفة ان القيم به
كل طاهر من جنس الارض كما للتراب والارض الا الصعيد ليس كل ما يكون
اي يوصف بالبحر والابحور والارض الا الصعيد ليس كل ما يكون
جنس الارض لان اصل الصعيد وهو الارض والبرية وسائر المعادن
من جنس الارض فالواجب في تعريف الصعيد فلا يخالف للمعنى انتهى **وقيل**
حيث اعترف الناصب بان الصعيد هو الارض ثبت مخالفة المعنى في

التراب والصلح
القيم به

الطلاق

الطلاق الصعيد على افعال التوبة
الارض من حيث قال الله في قوله وما هو الا سلب واليه مخلصين له الدين وهو
لا يتحقق فوجع الكافر وقيل انما الاعمال بالنيات وهي التي يتحقق ان يلف الكافر
انتهى وقيل انما هو بوجوهها معتبر وقيل انما هو بوجوهها معتبر
العبادة وقيل بوجوهها معتبر وقيل بوجوهها معتبر
كافة مسلم وعقل الكافر اذا اراد الدخول في الاسلام فانه يتوقف عليه
عبادة مسلم وهو عين ذلك الكافر بعد اسلامه ولو قال ان بوجوهها معتبر
عقل الكافر فيكون بهذا الوجه التعبد والاجزاء فلا يخالف للمعنى انتهى
وقيل ان ما ذكره في توجيه كلام ابي حنيفة في حق من غير ضار لان
صح ما فهمه الحكماء على ما مضى عليه صاحب التوقيف وقيل بوجوهها معتبر
وجاز وعقود اي وضوء الكافر بلا نية حتى ان توفاه بلا نية فاسلم
جاز صلواته بهذا الوضوء خلافا لما في حق النبي وقيل في حق من حرمه المباح
وشارة الاضمار في الشافعي واليه في الوضوء سنة الاول منه الشخص
السالم الميمون الى ان قال فلا يصح وضوءه كما في خلافا لما في ان كان فرض
الوضوء بوجوهها معتبر فلا يصح وضوءه كما في خلافا لما في ان كان
معتقوه الى الية انتهى في الصحيح من الكافر فلو توفاه او دخل او تيمم ثم
اسلم يرجع اليه الا بنية وجوب العادة خلافا لما في حنيفة فانه يقول يصح
وضوء الكافر الاصل واليه واليه وانما يرجع الى الاسلام جاز ان يسطر
به انتهى **قال المصنف** رفع العدد وتبريد ذممت الالمانية الى ان يتم
انما يصح بالتراب والابحور بالمعادن والابا لكل والماء والصلح وقيل
ابو حنيفة يجوز جمع ذلك وقيل مالك وقيل حنيفة في ذلك القائل
قال يفتقروا صعبا طيبا والصعيد للتراب الصاعد على وجه الارض انتهى
وقال الناصب حنيفة الله يقول ان ذممت الشافعي ان شرط
القيم به ان يكون ترابا طيبا اياها في اياها ولا يجوز بالمعوية وسائر
المعادن لان اصل الصعيد هو التراب وذهب ابو حنيفة ان القيم به
كل طاهر من جنس الارض كما للتراب والارض الا الصعيد ليس كل ما يكون
اي يوصف بالبحر والابحور والارض الا الصعيد ليس كل ما يكون
جنس الارض لان اصل الصعيد وهو الارض والبرية وسائر المعادن
من جنس الارض فالواجب في تعريف الصعيد فلا يخالف للمعنى انتهى **وقيل**
حيث اعترف الناصب بان الصعيد هو الارض ثبت مخالفة المعنى في

Copyrighting University